٦٠٠ طن من الخضر والفواكه تصدر يومياً إلى العراق و١٠٠ طن إلى لبنان

البطاطا تلحق بأسعار الفواكه وتوقعات بارتفاع أكثر

قزيز لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة نسبة الارتفاع حالياً على الفواكه والحمضيات

رامز محفوظ

أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق أسامة قزيز أن ارتفاع سعر الصرف خلال الأيام الماضية كان له تأثير في أسعار الخضار والفواكه المعدة للتصدير كالحمضيات في حين لم يكن له تأثير على أسعار الأنواع التي لا تصدر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين قزيز بأن أسعار الحمضيات في السوق ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة لأنها تعتبر من المواد التي تصدر إلى الخارج بنشاط.

ولفت إلى أن سعر كيلو البطاطا ارتفع منذ نحو الأسبوع ليس بسبب تصديرها إنما نتيجة انخفاض كميات إنتاجها حالياً، وخلال اليومين الماضيين ارتفع سعر كيلو البطاطا بالجملة من ٤٥٠ إلى ٥٥٠ ليرة ومن المتوقع أن ترتفع أسعارها أكثر خلال أسبوع.

وأشار إلى أن العروة التشرينية للبطاطا لم يكن لها وجود تقريباً منذ ٣ سنوات وكنا نستورد خلال شهر شباط بطاطا من مصر أما العام الحالي فكان هناك زراعة للعروة التشرينية للبطاطا وبكميات جيدة ونجحت زراعتها وإنتاجها هذا العام غطى الحاجة وبدأ منذ ١٠ كانون الثاني الماضي، مؤكداً في الوقت نفسه عدم القيام باستيراد للبطاطا هذا العام لكن أسعارها سترتفع.

ولفت إلى أن كمية إنتاج البطاطا التشرينية بدأت بالانخفاض حالياً والمشكلة أن إنتاج العروة الساحلية للبطاطا يبدأ نهاية شهر آذار القادم لذا سيرتفع سعرها لحين البدء بإنتاج البطاطا الساحلية.

ونوه بأن الخضر الشتوية بمعظمها تعتبر قليلة وأسعارها مرتفعة حالياً باعتبارها من إنتاج البيوت البلاستيكية، لافتاً إلى أن التكلفة العالية للخضر المنتجة بالبيوت البلاستيكية وموجة البرد الأخيرة أدت إلى قيام الفلاح بتخفيض الكمية التي يزرعها، ماعدا الزهرة والملفوف اللتين تزرعان بشكل طبيعي وليس ضمن البيوت البلاستيكية وإنتاجهما يغطي حاجة السوق وسعر الكيلو منهما بالجملة حالياً يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ ليرة.

وعن الكميات التي تدخل سوق الهال بدمشق حالياً أوضح قزيز بأن أكثر من ٢٠٠٠ طن خضر وفواكه مشكلة تدخل سوق الهال بشكل يومي خلال الفترة الحالية، منها ٢٠٠ طن بندورة و١٢٥ طن بطاطا و١٠٠ طن بصل و١٧٥ طن زهرة و١٧٥ طن ملفوف و٢٠٠ طن جزر و٢٥٠ طن حمضيات بالإضافة لأنواع أخرى.

وبخصوص حركة صادرات الخضر والفواكه إلى دول الخليج والعراق ولبنان أكد قزيز بأن حركة الصادرات تعتبر جيدة ونشطة حالياً، مشيراً إلى أن ٧٠ بالمئة من صادرات الخضر والفواكه معظمها حمضيات تذهب حالياً إلى العراق.

ولفت إلى أن نحو ٦٠٠ طن من الخضر والفواكه تصدر يومياً إلى العراق، في حين أن الكمية التي تصدر إلى دول الخليج أقل من الكميات التي تصدر إلى العراق.

وأوضح أن أسعار التصدير حالياً ارتفعت لكن الكميات التي تصدر لم تزدد قياساً للكميات التي كانت تصدر سابقاً.

وأشار إلى أن ما يصدر إلى لبنان حالياً فقط زهرة وملفوف وبادنجان والكميات التي تصدر بحدود ١٠٠ طن يومياً.

٥٠٠ مليون ليرة سورية لمشاريع إسعافية في وزارة الصناعة

هناء غانم

وافقت الحكومة ممثلة بلجنة إعادة الإعمار على تخصيص وزارة الصناعة بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة لتنفيذ الخطة الإسعافية للعام ٢٠٢١ واشترطت اللجنة وفق كتاب لها حصلت «الوطن» عليه بأن تكون المبالغ المخصصة موزعة على مشاريع قيد الاستكمال وتحتاج لاعتمادات إضافية لإنجازها بشكل نهائي مع إعطاء الأولوية في التخصيص للمشاريع المنفذة التي تكون اعتمادات كافية للصرف.

وأشار إلى أنه تم إدراج بند للمشاريع الطارئة ضمن الخطة الإسعافية والمراسلة وبخصوص له مبلغ ١٠ بالمئة من الاعتماد الإجمالي.

وحول أهم المشاريع الإسعافية التي تم تخصيصها لوزارة الصناعة والجهات التابعة لها والتي تحتاج إلى استكمالها وإسعافها تبين أن المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء لديها مشروع لاستكمال أعمال مدنية وكهربائية لتأهيل البنية التحتية لصالة المسكب كهربائياً وشراء معدات مخبرية وتجهيزات وقائية في الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب، خصص لها ٤,٥ ملايين ليرة.

أما المؤسسة العامة للسكر فقد رصد لها مبلغ ٨,٥ ملايين ليرة لمشروع خزان مياه الشرب في شركة سكر تل سلحب، أما المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فرصد لها ١١٠ ملايين ولديها مشروعات الأول لإعادة تأهيل التطريز والتريكو في الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب والثاني مشروع لإعادة تأهيل مبنى الغزل في الشركة الخماسية.

وتضمن الكتاب أنه تم تخصيص مديرية التدريب المهني والتأهيل بمبلغ ٥٠ مليون ليرة لتبديل الزجاج التالف مع إصلاح المنجور المعدني في المديرية، كذلك تم تخصيص ٥٠ مليون أيضاً لإعادة تأهيل المعهد التقاني التطبيقي بحلب حيث يتم استكمال أعمال مدنية وكهربائية لتأهيل البنية التحتية لصالة المسكب كهربائياً وشراء معدات مخبرية وتجهيزات وقائية في الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب، خصص لها ٤,٥ ملايين ليرة.

أما المؤسسة العامة للسكر فقد رصد لها مبلغ ٨,٥ ملايين ليرة لمشروع خزان مياه الشرب في شركة سكر تل سلحب، أما المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فرصد لها ١١٠ ملايين ولديها مشروعات الأول لإعادة تأهيل التطريز والتريكو في الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب والثاني مشروع لإعادة تأهيل مبنى الغزل في الشركة الخماسية.

وتضمن الكتاب أنه تم تخصيص مديرية التدريب المهني والتأهيل بمبلغ ٥٠ مليون ليرة لتبديل الزجاج التالف مع إصلاح المنجور المعدني في المديرية، كذلك تم تخصيص ٥٠ مليون أيضاً لإعادة تأهيل المعهد التقاني التطبيقي بحلب حيث يتم استكمال أعمال مدنية وكهربائية لتأهيل البنية التحتية لصالة المسكب كهربائياً وشراء معدات مخبرية وتجهيزات وقائية في الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية بحلب، خصص لها ٤,٥ ملايين ليرة.

أما المؤسسة العامة للسكر فقد رصد لها مبلغ ٨,٥ ملايين ليرة لمشروع خزان مياه الشرب في شركة سكر تل سلحب، أما المؤسسة العامة للصناعات النسيجية فرصد لها ١١٠ ملايين ولديها مشروعات الأول لإعادة تأهيل التطريز والتريكو في الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب والثاني مشروع لإعادة تأهيل مبنى الغزل في الشركة الخماسية.

وتضمن الكتاب أنه تم تخصيص مديرية التدريب المهني والتأهيل بمبلغ ٥٠ مليون ليرة لتبديل الزجاج التالف مع إصلاح المنجور المعدني في المديرية، كذلك تم تخصيص ٥٠ مليون أيضاً لإعادة تأهيل

شركة الكهرباء لا تتدخل بعمل «الأمبيرات» وهي مخالفة

حلب تحتاج إلى ٣٥٠ ميغا واط لتنفيذ ساعتي كهرباء مقابل ٤ قطع والذي يصل نحو نصف ذلك

عبد الهادي شباط

قدّر مدير عام شركة كهرباء حلب محمود الصالح لـ«الوطن» الوفر الحاصل جراء التقنين الجديد المطبق على المدن الصناعية ومنها المدينة الصناعية بحلب (الشيخ نجار) بحدود ٩٠ ميغا واط في حلب وهو ما يعادل نحو ٤٠-٥٠ بالمئة من حجم الطاقة الكهربائية الذي تتم تغذية حلب فيه خلال الأيام الأخيرة وأنه تم صرف هذا الوفر في تغذية الاستهلاك المنزلي في حلب ما يسهم في تحسن الطاقة الكهربائية نسبياً خلال يومي الجمعة والسبت حيث يبدأ التقنين على المدن الصناعية من بعد ظهر يوم الخميس وحتى صباح يوم الأحد من كل أسبوع بهدف توزيع عبء التقنين بين مختلف القطاعات المنزلية والصناعية وغيرها.

مبيناً أن حجم التوريدات من الطاقة الكهربائية التي تصل يومياً لحلب في الأيام الأخيرة هي مابين ١٨٠-٢٢٠ ميغا واط وهو ما يفرض ساعات تقنين تصل لأكثر من ٦ ساعات قطع مقابل ساعة كهرباء وتختلف ساعات التقنين تبعاً لاختلاف التوريدات التي تصل يومياً، حيث تحتاج حلب لتطبيق برنامج تقنين من ساعتي كهرباء مقابل ٤ ساعات قطع لنحو ٣٥٠ ميغا واط يومياً وهو غير متوافر حالياً بسبب انخفاض الطاقة المولدة جراء تراجع حجم التوريدات التي تصل يومياً من مادة الغاز والتي انخفضت مؤخراً لحدود ٨ ملايين متر مكعب، وعلى حين كانت في الفترة نفسها من العام الماضي تتجاوز ١٢ مليون متر مكعب حسب التصريحات التي تحدثت بها وزارة الكهرباء وفي المحصلة أسهم ذلك في تراجع حجم الطاقة المولدة وعدم كفايتها والتوجه نحو التوسع في تنفيذ برامج التقنين تماهياً مع المتاح من الطاقة الكهربائية.

وعن العدالة بين الريف والمدينة في تطبيق برامج التقنين بين أن شركة الكهرباء تعمل على تغذية مختلف المناطق في حلب وفق المتاح من الطاقة الكهربائية مع تأمين بعض المنشآت الحيوية مثل مضخات تشغيل المياه والمشافي وغيرها من المنشآت التي تؤمن خدمات أساسية للمواطن ولا يمكن تطبيق برامج تقنين عليها لأنها تمثل أولوية لدى الكهرباء لضمان استمرار الخدمات العامة.

وعن الأمبيرات في حلب بيّن أن توليد الكهرباء وبيعها عبر المولدات الصناعية أو ما بات يعرف (الأمبيرات) هو مخالف وشركة الكهرباء غير معنية به ولا تتدخل في ذلك لكونه خارج مهامها، إلا أن هناك حالة استغلال لحاجة الناس للطاقة الكهربائية عبر بيعهم هذه الأمبيرات بأسعار مرتفعة حيث تصل قيمة الأمبير أسبوعياً بين ٤-٦ آلاف ليرة وهو لا يسمح بتشغيل أكثر من الإنارة المنزلية وشاشة التلفاز من دون القدرة على تشغيل بقية التجهيزات الكهربائية مثل البراد والغسالة وغيرها، وفي حال رغب المستهلك في تشغيل ذلك يحتاج أسبوعياً لشراء أكثر من أمبير وفي المحصلة هي مسألة عالية الكلفة وغير قانونية وترافق مع حالة إزعاج وضجيج أثناء عمليات تشغيل المولدات في الأحياء السكنية والصناعية وغيرها.

وبين أن هناك حالة صيانة وترميم تعمل عليها شركة كهرباء حلب جراء تعرض أجزاء واسعة من الشبكة الكهربائية للضرر والخراب خلال العام الماضي لمحاولة إيصال الكهرباء لمختلف مناطق حلب وفق المتاح والممكن خاصة مع حال النقص في المحولات والكابلات والأمراس وغيرها من مستلزمات تأهيل وصيانة الشبكة الكهربائية في حلب.

أول قاعدة بيانات في سورية عن قطاع المشروعات

عامر: العدد الأولي للمنشآت ٤٤٠ ألف منشأة في ٥ محافظات

اسمندر: ٤٢ بالمئة من المنشآت لا تعمل بشكل دائم

يسرى ديب

قال مدير المكتب المركزي للإحصاء الدكتور إحسان عامر: إن المكتب أتم تعداد منشآت خمس محافظات لعام ٢٠١٩ وهي (اللاذقية- طرطوس- دمشق- السويداء- وجزء من ريف دمشق)، حيث تبين أن عدد المنشآت في هذه المحافظات وصل إلى ٤٤٠,٧٣٧ منشأة في العد الأولي، وأن هذا العدد يشمل كل المنشآت الموجودة من القطاعين العام والخاص عاملة وغير عاملة، وبلغ عدد المنشآت العاملة ضمن هذا الرقم أكثر من ٢٣٩ ألف منشأة.

في حين يرى مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر أن أهمية هذا المشروع تأتي من كونه يمثل أول قاعدة بيانات في سورية عن قطاع المشروعات، وأن ٤٢ بالمئة من المشروعات في هذه المحافظات لا تعمل بشكل دائم.

وبيّن د.عامر أن عدد المنشآت العاملة يصل إلى ٢٥٦,٤٧٨ منشأة، وهنالك نحو ٢٧٨٣ منشأة موسمية كمعاصر الزيتون مثلاً، و٩٦٥٣ منشأة مغلقة لأسباب مؤقتة، و٧١,٩٩٢ منشأة متوقفة عن العمل نهائياً، و٢٧,٤٢٤ منشأة قيد التجهيز، و٧٣,٥٢٣ منشأة خالية ومعدة لتكون منشأة، و٢٨٨ منشأة لم تستجب.

وأضاف د.عامر: إن من بين هذه المنشآت المصنفة كمنشآت عاملة ومتوقفة عن العمل بشكل مؤقت في القطاع الخاص ٢٣٩,٠١٣ منشأة اقتصادية تصنف حسب تصنيفات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى ٢٧٥٧ منها تختص في الأعمال الزراعية والأخشاب والصيد، و٢٧,٣٦٧ منشأة في الصناعة والطاقة، و٢٠٢٤ منشأة في البناء والتشييد، وأكثر من ١٤٥ألف منشأة في الأنشطة التجارية، و٢٠٤٥٦ منشأة في النقل، و٥٦,٧٦٤ منشأة في الخدمات.

وبيّن أن هذا الإحصاء مهم لأنه يشكل قاعدة بيانات للمنشآت الموجودة، وأنه تم إنجاز المرحلة الثانية من العمل هنادي خيمي ببنت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد دور المسنين المفعلة حالياً ٢٠ داراً تتم إدارتها بالتعاون مع المجتمع الأهلي، إضافة إلى دارين حكوميين الأولى دار الكرامة لرعاية المسنين والعجزة بدمشق وهي دار حكومية يتبع إلى محافظة دمشق ومبرة الأوقاف بحلب لرعاية المسنين.

وأشارت خيمي إلى أن الوزارة تشرف على عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين والعجزة في المحافظات، وتعمل على تنفيذ خطتها السنوية من تقديم الدعم وتأهيل الكوادر وإقامة دورات التوعية، ومتابعة نظام الرصد والإبلاغ للوصول إلى الحالات وإيداعها في دور الرعاية... هذا الكلام رسمي جدا للوزارة لكن من يسر في شوارع العاصمة يجد أن الواقع غير ذلك تماماً.

وأشارت خيمي إلى العمل على تشكيل لجنة بموجب القرار رقم (٧٦١/ لدراسة وإعداد مشروع صك تشريعي ناظم لدور العجزة والمسنين بحيث يكون ملبيا لاحتياجات مصابين بمرض الزهايمر، ولا يتم قبول جميع المرضى إلا بعد دراسة واقعهم.

مدير الخدمات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هنادي خيمي ببنت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد دور المسنين المفعلة حالياً ٢٠ داراً تتم إدارتها بالتعاون مع المجتمع الأهلي، إضافة إلى دارين حكوميين الأولى دار الكرامة لرعاية المسنين والعجزة بدمشق وهي دار حكومية يتبع إلى محافظة دمشق ومبرة الأوقاف بحلب لرعاية المسنين.

وأشارت خيمي إلى أن الوزارة تشرف على عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين والعجزة في المحافظات، وتعمل على تنفيذ خطتها السنوية من تقديم الدعم وتأهيل الكوادر وإقامة دورات التوعية، ومتابعة نظام الرصد والإبلاغ للوصول إلى الحالات وإيداعها في دور الرعاية... هذا الكلام رسمي جدا للوزارة لكن من يسر في شوارع العاصمة يجد أن الواقع غير ذلك تماماً.

وأشارت خيمي إلى العمل على تشكيل لجنة بموجب القرار رقم (٧٦١/ لدراسة وإعداد مشروع صك تشريعي ناظم لدور العجزة والمسنين بحيث يكون ملبيا لاحتياجات

بالمئة في عام ٢٠١٥ وذلك من قوة العمل المقدرة بأكثر من ٥ ملايين نسمة.

فهم المشروع

يرى اسمندر أن أهمية هذا المشروع تأتي من كونه يمثل أول قاعدة بيانات في سورية عن قطاع المشروعات، حيث كان هذا غائباً عن سورية، وهذه القاعدة تمكن من كشف الكثير من المعلومات المهمة عن المشروعات وتقسيماتها وطبيعة المنتج الذي تحققه وعن العاملين فيها وسبل تأهيلهم وعن المبيعات، أي كل المعلومات التي تساعد على فهم المشروع وعوامل قوته والتحديات التي تواجهه، ومن ثم يمكن استخدام المعلومات أو قاعدة البيانات من عدة جهات، سواء الهيئة لرسم برامج استهدافية معينة، أو أي جهات أكاديمية أو جهاز حكومي يريد التواصل مع أي منطقة ومعرفة طبيعة الإنتاج فيها والميول المهنية والتدريبية التي تحصل فيها.

وعن قراءته للبيانات الأولية تبيّن أن ٤٢ بالمئة من المشروعات في سورية للمحافظات الخمس لا تعمل بشكل دائم، وأن واحداً بالمئة من المشروعات تعمل بشكل موسمي، وهنالك ١,٣ بالمئة مغلقة بشكل مؤقت، و١٦ بالمئة من المشروعات مغلقة بشكل نهائي، ولا يوجد تصور عن إمكانية إعادتها، وهنالك نحو ١٦ بالمئة أيضاً لم يتم الحصول على بيانات عنها، ولم يتمكن من التواصل مع أحد حولها.

غير مستقلة

وأضاف اسمندر: إن ما يغلب على المنشآت في سورية أنها لا تعمل في بناء مستقل، حيث إن ٧٠ بالمئة من المنشآت غير مستقلة من حيث المكان وتعمل ضمن مبنى، وهنالك ١٩ بالمئة منها تعمل بشكل مستقل، و٢ بالمئة لها صفة الكشك.

وبيّن اسمندر أن ٤٠ بالمئة من المشاريع يتركز في اللاذقية وطرطوس بسبب توافر الإمكانيات الطبيعية وبعض الخدمات، وهذا طبيعي أن تتوجه المشروعات للمناطق الأكثر ملاءمة، وأن أقل المشروعات في السويداء وتصل إلى ٩ بالمئة، وأن العدد الأكبر من المنشآت المتضررة في ريف دمشق.

٢٥٠ ألف ليرة تكلفة إقامة المسن بلا أدوية ومع اشتراطات!

طلال ماضي

الظروف الواقعية التي فرضها وباء كورونا والأزمة الاجتماعية في رعاية المسنين وارتفاع أجور من يقبل/تقبل بالجلوس جنب المصابين من كبار السن في المشافي بيومية وصلت إلى ٥٠ ألف ليرة، ومنهم من تقاضى مليون ليرة في الشهر لقاء وجوده جنب أحد المصابين فرض أسئلة عن سبب غياب الاستثمار في مراكز رعاية المسنين أسوة بمشاريع رياض الأطفال.

وفي الوقت التي تقدر إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن نسبة أعداد المسنين في تزايد مستمر، وتقدر بنحو ٢٢ بالمئة من عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ ما يتطلب وضع خطط لمواجهة هذه الزيادة وتلبية احتياجاتهم تشير الإحصائيات الرسمية السورية إلى وجود دارين حكوميتين و٢٠جمعية أهلية هذا ما تبقى لكبار السن بعد الحرب الطاحنة.

وفي مشفى آخر اضطر أحد الملتزمين بأعمال حرة لا يمكن الانقطاع عنها للتعاقد مع ممرضة لرعاية والده في قسم العزل بالمشفى مقابل مبلغ مالي مقطوع شهرياً ٧٥٠ ألف ليرة وبعض المزايا والمكافآت الأخرى، وقالت الممرضة (ز.ن) تقلبت العديد من العروض لرعاية المرضى داخل المشافي وخارجها وكوني في حالة مادية سيئة وجدت فرصة مميزة حيث استطعت تسديد ديوني وتحسين حالتي خلال عملي شهرين متواصلين في رعاية المرضى نوبتين في اليوم.

أبو خالد وجد صعوبة في رعاية والدته العجوز وخاصة خلال هذه الفترة نتيجة الخوف من العدوى والهالة الإعلامية المنتشرة عن الوباء مما اضطررنا للمناوبة مع إخوتي لرعاية والدتنا، وفي حال توفر مركز لرعاية المسنين سيوفر الراحة لنا وللمريض لكون المرض موجوداً في المركز وجميع مستلزمات الرعاية الخاصة إضافة إلى وجود فريق لديه خبرة في التعامل مع كبار السن والاستجابة إلى طلباتهم الكثيرة والمريض يكون بحالة نفسية أفضل.

في دار السعادة للمسنين في دمشق وصلت تكلفة المسن ضمن الدار إلى ٢٥٠ ألف ليرة في الشهر من دون ثمن الأدوية، ومن يحتج إلى مرافق فعليه الدفع أكثر، ولا تقبل الدار بحسب لجنة القبول إلا من هم فوق ٧٠ عاماً وغير

ومتطلبات حماية وتمكين هذه الشريحة وفق منهج يركز على الرعاية النفسية والمشاركة الاجتماعية ومؤسسات دور الرعاية، وحماية كبار السن من الإساءة والتعنيف والإبلاغ عن خلال خط ساخن لحمايتهم، ووضع معايير وشروط ترخيص ميسرة لتأسيس دور رعاية خاصة وأهلية، ووضع أحكام لمعايير ومؤهلات عمل جليس المسن، هذه الخطوط والنيات نسمعها من سنوات عديدة لكن متى التنفيذ الله أعلم.

وبينت خيمي أنه تم إجراء دراسة واقع كبار السن في دور الرعاية للتعرف على واقع احتياجات المسنين والتعرف على الواقع المعيشي للمسنين ضمن أسرهم وتحديد الثغرات الموجودة في نوعية آليات الحماية القائمة وغيرها من أهداف الدراسة.

غياب الإطار القانوني لعمل دور رعاية المسنين هو السبب الأساسي الذي يمنع المستثمرين من إقامة دور الرعاية وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية التي يستحقونها كما انتشر الاستثمار في حضانة الأطفال، فإلى متى سنبقى ندور في فلك العزم والنيات ونصل إلى التطبيق الفعلي للوصول إلى المشاريع الاستثمارية الواقعية؟

تقرير للمركزي: زيادة واضحة في الودائع... حصة الأفراد ٤٨ بالمئة والقطاع العام ٢٧ بالمئة

عبد الهادي شباط

عرض التقرير الاقتصادي الأسبوعي ٥ الصادر عن مصرف سورية المركزي توزيع الودائع حسب نوع الوديعة والجهة المودعة حتى نهاية آب من عام ٢٠٢٠ مظهراً حالة نمو في الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى ١,٤٧٥ مليار ليرة في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١,١٧٤ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٢٦٪.

كما بلغت الودائع تحت الطلب للمؤسسات ٨٣٤ مليار ليرة في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٤٦ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩ محققة معدل نمو ٨٧٪، أما من حيث نمو حجم الودائع تحت الطلب للأفراد فقد بلغت الودائع ١,٦٨٤ مليار ليرة في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠، وبمعدل نمو ١٠٨٪ مقارنة نهاية عام ٢٠١٩.

أما فيما يتعلق بودائع التوفير فهي مختصة بالأفراد وقد بلغت ٦٨٦ مليار ليرة في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٦٧٥ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩.

في حين ازدادت الودائع لأجل حسب الجهة المودعة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٠، ففي القطاع العام ازدادت من ٤٢٩ مليار ليرة إلى ١,١٠٦ مليار ليرة ، وودائع المؤسسات من ١١٢ مليار ليرة إلى ١٧٥ مليار ليرة، وودائع الأفراد من ٧٠٨ مليارات ليرة إلى ٩٧٣ مليار ليرة، وأن مساهمة الأفراد بلغت ٤٨٪ من إجمالي الودائع، ومساهمة القطاع العام ٣٧٪ والمؤسسات ١٥٪ من إجمالي الودائع في نهاية آب ٢٠٢٠.